الاول لحذف على او المعنى منقسمة على اربعة اقسام وهو من تقسيم الكلي
الى جزيياته كما في التقسيم باعتبار صحة الطهارة وعدمها والكراهة وغيرها
والاولى في الحقيقة ظاهر وطهور وكل لكنه تقسيم اعتباري كما ذكره
ابن قاسم فلا يناقض ما تقدم من قول الاقسام قال الشمس مطلقا كما هو
لازم لما قبله به يشعر ظاهر المتن من عدم تقييد القسم الاول
بغير الشمس اما اذا قيد بذلك فلا لان المراد حينئذ باعتبار مقابلة
غير الشمس لها مطهر اي مجز في الطهارة الشرعية من
رفع حدث وازالة نجس وغيرهما اي الذي يباح فاعل مكروه
بما قبله هو وما بعده متعلق بقيد لافادة بيان النوع قوله
كقوله صلى الله عليه وسلم جوابا لامراة سألته هل على المراة من غسل
اذا هي احتلمت اذ اراد المراد بالرؤية العلم لان القيد
على حذف مضاف اي ذي القيد اذ بدونه اي القيد الغير اللازم
عما ذكر اي في قوله الخ وهو ما يقع عليه اسم ما بالقيد وحاصله
ما اشار به الي ايراد من اقتصر على في تعريف المطلق على ذلك ورد عليه
المتغير بما خالطه والمرور من زاد في لسان حملة الشرع لا يرد عليه وحاصل
صل الجواب ان من اقتصر على ذلك يسلم كونه غير مطلق لكنه اعطف
حكمه في الطهورية للضرورة او يقال المراد انه مطلق في لسان حملة الشرع
كما قاله الرافعي واحاصل انه اعتمد في التعريف بانه غير جامع لعدم
شموله الماء المتغير بما خالطه الغير وكحوه وغير مانع لدخول المستعمل والماء
القليل المتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة واجيب بان المراد ما يسمى
ماء مطلقا عند اهل العرف واللسان العالمين باحوال المياه
وطهوريته ضم اولم يضم ثالثة او فتحتين اخيرين بلوغ المامون طول
المكث ولا فرق بين ان يكون بغوره او مره او لا نعم ان اخذ ورق ثم طرح
طرحا يليق اهـ رشيدي ليرجع عما ذكر ليبقى القيد اللازم وهو التغير
فان من راه يعود هذا ما متغير يعلم انه مطلق ضعيف وقوله الهادي
ان

ان الراجح عند اهل اللسان اهل اللغة واهل العرف هو الحد الكبير
الشرع لانه غير مطلق اي عند العالم بحاله لانه قيد فيما يسمى مطلقا
استعمال فيه اشارة الى ان الاحكام انما تتعلق بافعال المكلفين
شرعا اي وطبعا ومثله الشرع قاعا وسهر الليل في العبادة مكروه طبعا
لا شرعا والنوم قبل العشا مكروه شرعا لا طبعا وما بين طبعا وشرعا الفطر
على الحمرة وغير ذلك فاتت راتم بقوله شرعا للرد على من قال الكراهة
طبية فقط وفائدة الخلاف الثواب وعدمه فان قلنا شرعية الثواب
تاركه امتثالا وان قلنا ارشادية اي طبية فقط فلا وبهذا اعلم ان ما يسمى
بالحقيقة اذا فعل الارشاد المجرد عنه لا ثواب ولمجرد الامتثال ثواب
ولهما يثاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال تنزيها
معمول مطلق على حذف مضاف اي كراهة تنزيه وهو ما طلب تركه طلبا
غير جازم في الطهارة ليس قيدا كما سيذكره اي المتنجس
فيه اشارة الا طلاقه لا شتراط وقوع الكراهة فعلا فاعلا ولا المقصد سواء
داوم على الاستعمال اولا خلافا لمن قيد الكراهة بالمداومة ولا فرق بين
القليل والكثير مطلقا او مكثوفا لكن المكثوف اشد كراهة عن عمر
لعل اثر فيه اطلع عليه اذ عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
يقل عنه احتياطا حتى يتأتى الاستدلال به ولو استدل اثر عار وي
عن عائشة انها سخنت ماء الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تفعلي
يا حميراء فانه يورث البرص وانكان ضعيفا بكره لم يقو به بخبر عركان
اولي وبضعفه لم يقل باطراده بكره الاقتراب به وقتين بلا
عذر باتفاق انواع الاستعمال ببلاد حارة فيها البلد ودون القطر
ومحل بلد حالة وضع القطر مثل حران وان شام والافالعبرة القطر
كالحجاز قد اي وشمله الشمس عن حالة الجلد اخرى اي وظهر
السخونة بحيث فصلت الزهومة قال ابن قاسم واشترط بعضهم ان
تكون الشمس وقت اشتداد لبس سيالي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)